



منهجية إمباورز لحوكمة المياه

مقدمة ومفاهيم أساسية

صادر عن مشروع إمباورز الممول بشكل رئيسي
من برنامج ميديا للمياه التابع للاتحاد الأوروبي



باتريك موريارتي، شارلز باتشيلون،
بيتر لابان، حازم فهمي



منهجية إمباورز لحوكمة المياه

مقدمة ومفاهيم أساسية

باتريك موريارتي، شارلز باتشيلور، بيتر لابان، حازم فهمي

صادر عن الشبكة الإسلامية لتنمية وإدارة مصادر المياه
(المنفذة للبرنامج الإقليمي للمعلومات ضمن شراكة إمباورز)

آب ٢٠٠٧

صادر عن الشبكة الإسلامية لتنمية وإدارة مصادر المياه، ممثلةً لشراكة إمباورز

حقوق الطبع والنشر محفوظة لشراكة إمباورز المكونة من المنظمات التالية: الشبكة الإسلامية لتنمية وإدارة مصادر المياه (الأردن)؛ المركز الدولي للمياه والصرف الصحي (هولندا)؛ منظمة كير العالمية؛ مجموعة الهيدرولوجيين الفلسطينيين (فلسطين)؛ إتحاد لجان العمل الزراعي (فلسطين)؛ مكتب منظمة كير في الضفة الغربية/غزة؛ وزارة الزراعة (الأردن)؛ معهد الملكة زين الشرف التنموي (الأردن)؛ مكتب منظمة كير في الأردن؛ مركز بحوث التنمية والتخطيط التكنولوجي في جامعة القاهرة (مصر)؛ الشراكة المائية المصرية (مصر)؛ المركز القومي لبحوث المياه في وزارة الموارد المائية والري (مصر)؛ الإتحاد النوعي لحماية وتحسين البيئة (مصر)؛ الهيئة القبطية الانجيلية للخدمات الاجتماعية (مصر)؛ مركز البيئة والتنمية للإقليم العربي وأوروبا (مصر)؛ مكتب منظمة كير في مصر.

يمكن إعادة إنتاج أجزاء من هذا الكتيب لأغراض غير دعائية وغير ربحية شريطة الإشارة للمصدر بوضوح وعلى النحو التالي:

باتريك موريارتي؛ شارلز باتشيلور؛ بيتر لابان؛ حازم فهمي (٢٠٠٧)
منهجية إمباورز لحوكمة المياه: مقدمة ومفاهيم أساسية

رقم الإيداع لدى دائرة المكتبة الوطنية في الأردن: ٢٠٠٨/١/٢٦٩
الرقم الدولي المعياري للكتاب (ردمك): ISBN 978-9957-8624-1-1

للحصول على نسخ مطبوعة إضافية من هذا الكتيب يرجى المراسلة على العنوان التالي:

الشبكة الإسلامية لتنمية وإدارة مصادر المياه (INWRDAM)

ص. ب ١٤٦٠ عمان ١١٩٤١ الأردن

هاتف: ٩٦٢ ٦ ٥٣٣٢٩٩٣

فاكس: ٩٦٢ ٦ ٥٣٣٢٩٦٩

بريد إلكتروني: inwrdam@nic.net.jo

هذا الكتيب متوفر إلكترونياً على: <http://www.ar.empowers.info/page/2875>

إمباورز مشروع ممول بشكل رئيسي من الإتحاد الأوروبي من خلال برنامج ميذا للمياه. والممولون الآخرون هم منظمة كير العالمية، المركز الدولي للمياه والصرف الصحي، منظمة PSO، مؤسسة الإغاثة الإنسانية.

محتويات هذا الكتيب هي من مسؤولية مؤلفيه ولا تعبر عن آراء الإتحاد الأوروبي.

شكر وتقدير

يتوجه مؤلفو هذا الكتيب بجزيل الشكر للزملاء من مشروع إمباورز للعمل الرائع الذي قاموا به في المجتمعات الاسترشادية في كل من مصر والأردن وفلسطين.

فريق الأردن: فادي الشريدة، مفلح العلاوين، فداء حداد، رانية الزعبي، سهى طه.
فريق فلسطين: سميرة الرفاعي، صايل وشاحي، فلسطين أبو بكر، بثينة مزيد.
فريق مصر: د. عمرو عبدالمجيد، جلال معوض، مي أبو السعود.

كما نتوجه بعميق الامتنان للآنسة منى برغوث (المنسقة الإقليمية للمعلومات) لملاحظاتها ومساعدتها في إعداد هذا الكتيب ولكل من د. محمد شريف المناديلي ود. محمد الفولي من جامعة القاهرة والأستاذ بيتر لوكري من منظمة كير العالمية للملاحظات القيمة التي أبدوها على مادة الكتيب.

ولا بد من الإشادة بدور د. مراد بينو المدير التنفيذي للشبكة الإسلامية لتنمية وإدارة مصادر المياه وهي الشريك الإقليمي في إمباورز المسؤول عن نشر كافة إصدارات هذا المشروع.

وقد كان لكافة المؤسسات المشاركة في مشروع إمباورز الدور الهام في تطوير هذا الكتيب، وهي:

- الشبكة الإسلامية لتنمية وإدارة مصادر المياه، الأردن
- المركز الدولي للمياه والصرف الصحي، هولندا
- مجموعة الهيدرولوجيين الفلسطينيين
- إتحاد لجان العمل الزراعي في فلسطين
- وزارة الزراعة في الأردن
- معهد الملكة زين الشرف التنموي في الأردن
- مركز بحوث التنمية والتخطيط التكنولوجي في جامعة القاهرة
- الشراكة المائية المصرية
- المركز القومي لبحوث المياه في وزارة الموارد المائية والري في مصر
- الاتحاد النوعي لحماية وتحسين البيئة في مصر
- الهيئة القبطية الانجيلية للخدمات الاجتماعية في مصر
- مركز البيئة والتنمية للإقليم العربي وأوروبا في مصر
- مكاتب منظمة كير (CARE) في كل من فلسطين والأردن ومصر

ختاماً نهدي هذا الكتيب لكل من شارك في أنشطة إمباورز من المواطنين والمسؤولين في المحافظات والمجتمعات التالية:

مصر: محافظة بني سويف ومديرية إهناسيا وقرى المشاركة ومنشأة كساب والبهسمون والمماليك ومنيل هاني.

الأردن: محافظة البلقاء وقرى أم عياش والصبيحي والرويحة وداميا وبيوضة والريميين وتل المنطح.
فلسطين: محافظة جنين وبلدة قباطية وقرى ميتلون وجلبون وعرانة وبيت قاد وكفر دان.

المحتويات

٧	مقدمة
١١	١. الحوكمة المائية والادارة المتكاملة للموارد المائية
١١	ما هي الحوكمة المائية؟
١٢	الحوكمة المائية والادارة المتكاملة للموارد المائية
١٤	دواعي الحوكمة المائية المحسنة
١٨	اتجاهات رئيسية في الحوكمة المائية
٢١	٢. السبيل الى تحقيق حوكمة مائية محسنة واستدامتها
٢٤	الصلات بين الحوكمة المائية والتمويل
٢٥	تغير أدوار المعنيين
٢٧	التعامل مع النوع الاجتماعي والفقير
٢٩	٣. الدروس المستفادة في مجال الحوكمة المائية
٣٣	٤. المضي قدماً
٣٥	المراجع

مقدمة

يشرح هذا الكتيب الخلفية المفاهيمية لمنهجية إمباورز للحوكمة المائية ويقدم لـ "دليل منهجية إمباورز لحوكمة المياه: إرشادات وأساليب وأدوات".

وفي حين أنه ليس من الضروري قراءة هذا الكتيب قبل استعمال "دليل المنهجية" إلا أنه يساعد في تطوير فهم أعمق للمنهجية وللقضايا والمشاكل التي يجب أن يعالجها أولئك العاملون على تحسين الحوكمة المائية.

الناظر في منهجية إمباورز يجدها جديدة بشكل عام، أو على الأقل، مترابطة بطريقة جديدة، لكنها تجمع بين عناصر أساسية كثيرة كُيفت من مناهج مثبتة جيداً في مجالات إدارة المشاريع وإدارة الأعمال والتنمية الريفية. وتعتمد المنهجية أيضاً على دليل الإدارة المتكاملة للموارد المائية الصادر عن الإتحاد الأوروبي عام ١٩٩٨ ودليل أدوات التقييم السريع لنظم المعرفة الزراعية (RAAKS)^١.

تم العمل بموجب هذه العناصر الرئيسية في بلدان من مختلف القارات. وتم تطويرها أكثر من خلال مشروع إمباورز، وهو مشروع متعدد الشركاء مدته أربع سنوات، عمل على مستوى المحافظة والبلدية والقرية في مصر والأردن وفلسطين، ودعمه برنامج ميديا للمياه (MEDA Water Programme) التابع للاتحاد الأوروبي. وكان الهدف تحسين وصول السكان المهمشين في المجتمعات المحلية إلى المياه وضمان حقوقهم فيها على المدى البعيد، ضمن سياق الحوكمة المائية المحلية المحسنة، وتحقيق المزيد من الوصول المستدام والفعال والعادل إلى الموارد المائية واستعمالها.

وباتخاذ التحدي الذي طرحه المنتدى العالمي الثاني للمياه لـ "تحويل الرؤية إلى فعل" نقطة انطلاق والحاجة إلى أدوات عملية لتحسين الحوكمة المائية، أجرى إمباورز بحثاً يتعلق بطريقة العمل لتقوية الحوار بين الجهات المعنية بالمياه، متبعاً منهجية إدارية استراتيجية قائمة على بناء السيناريوهات. وقد تم اعتماد البحث العملي منهجية لهذا المشروع بناءً على الحاجة لتحويل المفاهيم المجردة للإدارة المتكاملة للموارد المائية إلى أدوات عملية من شأنها أن تساعد الجهات المعنية بالمياه في تحسين عملها اليومي المتعلق بالمياه أو باستعمالها. ولمشروع إمباورز أربعة أهداف رئيسية:

- زيادة تأثير المعنيين (خصوصاً الأفقر والأكثر تهميشاً) على عملية التخطيط وصنع القرارات المتعلقة باستعمال الموارد المائية وإدارتها.
- تعزيز الصلات الأفقية والعمودية وتدفق المعلومات بين الجهات المعنية بالمياه.
- إثبات فعالية المنهجية من خلال مشاريع استرشادية.
- توثيق عملية التعلم.

نُفذت هذه الأنشطة من قبل مجموعة كبيرة من الجهات المعنية الحكومية وغير الحكومية ومؤسسات المجتمع المدني، التي اجتمعت معاً ضمن تحالف للتعلم^٢، ودعمها فريق تيسير.

وقد قام بتطوير المنهجية و*الدليل* المنبثق عنها الأشخاص الذين صُممت من أجلهم: المسؤولون الحكوميون المحليون والمنظمات غير الحكومية ومنظمات المجتمع المدني، وجمعيات مستخدمي المياه وهيئات التدريس في المعاهد الأكاديمية. وعلى الرغم من أن *دليل المنهجية* يعكس الحقائق التنظيمية وحقائق الحوكمة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، إلا أنه شامل بما يكفي ليكون مفيداً في بلدان أخرى داخل المنطقة وخارجها. وقد لاقت الأنشطة التي أجريت على أساس *الدليل* استقبلاً حسناً في أنحاء الوطن العربي، فيما تم استخدام الإرشادات والأساليب والأدوات في سياقات مختلفة في كل من نيجيريا والهند ومالطا. ورغم ذلك يجب دائماً استكشاف الحوكمة المائية وفهمها وإعادة تطويرها محلياً في كل بلد حسب خصائصه. فلا يمكن فرض الحلول من الخارج.

ينظر هذا الكتيب في طبيعة الحوكمة المائية ودورها في الإدارة المتكاملة للموارد المائية. ويبحث في دور حوار المعنيين في تحسين طبيعة "منابر المعنيين". ويبين تغير دور الخبير من شخص يقدم الحلول إلى شخص يساعد المعنيين على معالجة مشاكلهم وتطوير الحلول الخاصة بها.

إحدى نقاط القوة الرئيسية في منهجية إمبارز توفيرها إطار عمل للاختصاصيين كي يدعموا عملية يقودها المعنيون، متجاوزة بذلك عيوب المنهجيات التي تركز بشكل مطلق على الأسلوب المركزي في اتخاذ القرارات من قبل اختصاصيين أو الأسلوب المرتجل في اتخاذ قرارات من الأسفل إلى الأعلى.

كما عالجت المنهجية قضايا الإنصاف وقيمت الجهود الرامية إلى إدماج القطاعات المجتمعية المهمشة في عمليات صنع القرارات، مستنتجة بأن مراعاة قضايا النوع الاجتماعي ومناصرة الفقراء تحتاج إلى وقت وموارد وجهود كبيرة.

ركزت منهجية إمبارز على الحوكمة المائية التشاركية على المستويين المحلي (المجتمع أو القرية) والمتوسط (البلدية أو المحافظة)، وذلك لأن المؤلفين يعتقدون أن الحوكمة المائية يمكن أن تكون مستدامة فقط إذا بنيت على موافقة مستخدمي المياه وإشراكهم، وأن معظم القرارات اليومية حول توفير الخدمات المائية تُتخذ على هذين المستويين المتوسط أو المحلي.

ينقسم هذا الكتيب إلى أربعة أبواب:

١. الحوكمة المائية والإدارة المتكاملة للموارد المائية ويقدم مدخلاً إلى مفاهيم رئيسية في الحوكمة المائية المحلية والإدارة المتكاملة للموارد المائية، إضافة إلى عدد من القضايا الملحة التي نتناولها في *دليل المنهجية*.

٢. السبيل إلى تحقيق حوكمة مائية محسنة واستدامتها ويدرس طريقة تحقيق حوكمة مائية محلية جيدة مع إيجاز لبعض الدروس المستفادة أثناء تطوير المنهجية واختبارها، من الناحية العملية ومن ناحية الاعتبارات السياسية الأوسع.

٣. الدروس المستفادة من الحوكمة المائية حيث يحدد باختصار الدروس الرئيسية التي تكتسب عبر استخدام منهجية إمباورز.

٤. الماضي قُدماً الذي يناقش الوسائل والأساليب الممكنة لاستخدام دليل المنهجية. ويشتمل على دعوة لأولئك الذين يتبنون منهجية إمباورز والأساليب والأدوات المرتبطة بها لتعميم النجاحات والإخفاقات الناتجة عنها لإثراء عملية التعلم وتعميق فهمنا لهذه القضايا.



١. الحوكمة المائية والإدارة المتكاملة للموارد المائية

ما هي الحوكمة المائية؟

يواجه مدراء المؤسسات المائية ومستخدمو المياه ومزودو الخدمات المائية حول العالم تحديات متعددة تتعلق بتحقيق خدمات مائية مستدامة ومُنصّفة، معتمدين على موارد معقدة ومتنازع عليها بشكل متنامٍ. وقد كان ثمة اتفاق عام خلال الخمس عشرة سنة الماضية حول الحاجة إلى "إدارة متكاملة للموارد المائية"، وتحقق الكثير من التقدم في تحديد طبيعة المشكلة والحلول الممكنة. لكن هذا الاتفاق بقي، إلى حد ما، على مستوى نظريّ الطابع. تحديداً كان هناك نقص في الأدوات والمنهجيات العملية للتصدي للمشاكل المتعلقة بالمياه، خصوصاً على المستويين المحلي والمتوسط حيث يتفاعل مقدمو خدمات المياه ومستخدمو المياه معاً. وهذا هو لبُّ تحدي الحوكمة المائية.

تشير الحوكمة المائية، في أبسط معانيها، إلى مجموعة متكاملة من النظم التي تتحكم بصنع القرارات الخاصة بتطوير الموارد المائية وإدارتها. ووفقاً للشراكة العالمية للمياه^٢، فإن الحوكمة المائية "تتعلق بمجموعة من النظم السياسية والاجتماعية والاقتصادية والإدارية الملائمة لتطوير وإدارة الموارد المائية وتقديم الخدمات المائية على مختلف المستويات المجتمعية"^٣.

وتتناول الحوكمة المائية الطريقة التي تتخذ بها القرارات حول المياه: كيف، ومن قبل من، وتحت أي ظروف^٥. وهي تشمل أسلوب صناعة القرارات الخاصة بتوزيع المياه، والمؤسسات الرسمية وغير الرسمية الممارسة للمسؤوليات في مجال المياه.

والحوكمة المائية، بطبيعتها، عملية سياسية، أي أنها تشتمل على خيارات سياسية لموازنة المصالح المتنافسة حول من هو المخول بتأدية خدمات معينة، وكيفية تقديم الخدمات، ومن الذي يدفع ثمن هذه الخدمات، وكيف تتم موازنة المصالح المتنافسة، والقرارات حول كيفية حماية الموارد المائية. وتعكس نظم الحوكمة المائية عادة حقائق سياسية على المستويات الوطنية والاقليمية والمحلية. لذلك لا يمكن أن تُفصل تماماً مناقشات الحوكمة المائية عن نقاش أوسع لحوكمة المجتمع (كما عرفها أدناه برنامج الأمم المتحدة الإنمائي).

Global Water Partnership
Rogers and Hall, 2003
Moench et al., 2003

٣
٤
٥

تعريف الحوكمة

ممارسة سلطة سياسية واقتصادية وإدارية في إدارة شؤون بلد ما على جميع المستويات. وتشمل الحوكمة الآليات والعمليات والمؤسسات المعقدة التي يفصح المواطنون والمجموعات من خلالها عن مصالحهم ويسوون خلافاتهم ويمارسون حقوقهم وواجباتهم القانونية (UNDP, 1997).

وفيما لا تثير تعريفات الحوكمة جدلاً كبيراً، فإن سمات ما يجب أن تكون عليه الحوكمة الجيدة هي موضع خلاف شديد. يشير غرين (٢٠٠٧) إلى وجود رؤى مختلفة لـ"الحوكمة الجيدة" تتنوع بتنوع المجموعات المروجة لها وتباين مرجعياتها الإيديولوجية. فعلى سبيل المثال، يرى الليبراليون الجدد أن الحوكمة الجيدة تتحقق أساساً من خلال إزالة القيود المعيقة لسلاسة العمل في السوق ومن خلال تحجيم دور الحكومة، وبالتالي فإن الحوكمة السيئة تتمثل في عدم كفاية الأسواق والسيطرة المفرطة للحكومة. أما أصحاب الرؤية الديمقراطية الاجتماعية، فيعرفون الحوكمة الجيدة من خلال الإشارة إلى معالجة العجز الديمقراطي في القضايا المرتبطة بالشفافية والمساءلة وتفويض الصلاحيات.

وتهدف منهجية إمبروز إلى تحسين الحوكمة المائية على المستوى المحلي لمستخدمي المياه (المجتمعات) وعلى المستوى المتوسط لمديري المؤسسات المائية اللامركزية ومقدمي الخدمات في المناطق والمحافظات. وقد صُمم دليل المنهجية الناتج عن العملية لدعم عمليات مبنية على الحوار ينخرط من خلالها جميع مستخدمي المياه والجهات المعنية في بحث مشترك عن حلول توافقية. وهي لذلك أكثر انسجاماً مع المنهجية "الديموقراطية الاجتماعية" المذكورة أعلاه. وعلى هذا الأساس فإن الحوكمة المائية تكون "محسنة" أو "جيدة" إن كانت العملية المؤدية لها شفافة وديموقراطية ومنصفة وداعمة للفقراء ومراعية لقضايا النوع الاجتماعية وعندما تؤدي هذه المنهجية إلى نتائج.

الحوكمة المائية والإدارة المتكاملة للموارد المائية

"الإدارة المتكاملة للموارد المائية هي عملية تعزز التنمية والإدارة المنسقتين للمياه والأرض والموارد المتعلقة بهما، من أجل الارتقاء إلى أقصى الحدود بالرفاهية الاقتصادية والاجتماعية الناتجة بطريقة منصفة دون الإضرار باستدامة النظم البيئية الحيوية".^٦

تتطلب منهجية إمبروز من ما تعنيه المياه للناس في بيئتهم المحلية. لكن من المهم أيضاً رؤية "الصورة العامة" للحوكمة المائية في إطار الإدارة المتكاملة للموارد المائية.

Merrey et al., 2005

٦

GWP, 2000

٧

تم إرساء مبادئ الإدارة المتكاملة للموارد المائية وقبولها في المؤتمر العالمي للمياه والبيئة^٨ الذي عقد في دبلن بأيرلندا عام ١٩٩٢. وتطلق "مبادئ دبلن" من فهم المياه على أنها مورد محدود، سريع التأثير وضروري لاستمرار الحياة.

للماء ميزتان تجعلانه مختلفاً عن موارد طبيعية محدودة أو متجددة أخرى (كالنفط أو الغابات وغيرهما): الأولى، أنه متطلب أساسي للحياة ومعظم جوانب التنمية الاقتصادية؛ والثانية، أنه مورد طبيعي محدود لكن متجدد يتوفر من خلال ظواهر طبيعية قوية ومتغيرة. وفي حين تعتبر كمية المياه العذبة المستخدمة لمختلف الأغراض في العالم محدودة، إلا أنه لا حدود لتجدها وعلى نحو طبيعي؛ وما يتغير بشدة هو مكان وزمان توافرها. على سبيل المثال، لا نستطيع استخدام المياه التي تم بها ريّ المزروعات لاستعمالات أخرى، كما يحدث عند استهلاك النفط. بل ما يحدث هو تغيير حالة المياه من سائل الى بخار، لتدخل ثانية الدورة الهيدرولوجية وتصبح متوافرة من جديد لاستخدامات أخرى ومستخدمين آخرين من خلال عمليات طبيعية الحدوث. لكن ضمن وحدة هيدروغرافية محددة (كحوض أو تكوين للمياه الجوفية) وإطار زمني معين، تكون المياه محدودة، واستهلاك أحد الأشخاص أو التلوث الناتج عنه يؤثر على استعمال شخص آخر.

مبادئ دبلن

١. المياه العذبة مصدر محدود وسريع التأثير وضروري لاستمرار الحياة والتنمية والبيئة.
٢. يجب أن تكون التنمية والإدارة المائيتان مبنيتين على منهجية تشاركية، تشمل المستخدمين والمخططين وصانعي السياسة على جميع المستويات.
٣. تؤدي النساء دوراً محورياً في توفير المياه وإدارتها والحفاظ عليها.
٤. للمياه قيمة اقتصادية في جميع استخداماتها التنافسية ويجب اعتبارها سلعة اقتصادية.

WMO, 1992

توفر الإدارة المتكاملة للموارد المائية مجموعة من المفاهيم المفيدة للتفكير بقضايا حوكمة المياه. وبالنظر إليها كفلسفة لإدارة المياه، توفر أيضاً مجموعة من المبادئ الأساسية المتفق عليها على نطاق واسع. يتضمن المبدأ الأول الحاجة إلى تكامل أكبر بين مستخدمي المياه وأولئك المؤثرين في توافر المياه، ويوحي -في شكله الأكثر راديكالية- ببنى حوكمة مائية جديدة تماماً قائمة على مستوى الحوض (أو تكوين للمياه الجوفية). أما المبدأ الثاني فيعكس ثقة كبيرة باللامركزية والمشاركة وينادي بالفكرة القائلة بأن القرارات يجب أن تتخذ على أدنى مستوى مناسب. ثالث المبادئ يمكن اعتباره موافقة على منهجية للحوكمة المائية قائمة على الإنصاف والحقوق. أما المبدأ الرابع فهو الأكثر خلافية، إذ نظر إليه البعض على أنه يعطي الضوء الأخضر لمنهجيات للحوكمة يقودها السوق. فهو بذلك يُطلق نزاعاً بين وجهات نظر مختلفة حول عناصر الحوكمة المائية "الجيدة"، خاصة في ضوء تركيز الليبراليين

الجدد على النواحي "الاقتصادية" للمياه (حقوق مائية قابلة للمقايضة، إشراك القطاع الخاص وما الى ذلك) وتركيز الديمقراطيين الاجتماعيين على النواحي "الاجتماعية" (الحق في المياه، الحاجة الى حماية قاعدة الموارد وغير ذلك). أما القاسم المشترك فهو أن للمياه، كمورد شحيح وحيوي، قيمة اجتماعية واقتصادية على حد سواء، وأن حماية المياه والحفاظ عليها وجمعها وتوزيعها أمور لها كلفة يجب الاعتراف والوفاء بها.

وفيما يمكن أن توفر الإدارة المتكاملة للموارد المائية إطاراً للتفكير في الحوكمة المائية، إلا أنها يمكن أن تحجب ما يجب القيام به على المستوى المحلي والمتوسط. كما تميل المناقشات حول الإدارة المائية المتكاملة إلى القضايا التقنية، وغالباً ما تقدم منهجية الإدارة المتكاملة للمياه بشكل هرمي وتكنوقراطي. يشير "مري وآخرون"⁹ إلى أن الحديث عن الإدارة المتكاملة للموارد المائية غالباً ما يركز على توافر الموارد المائية الشاملة بدلاً من التنمية البشرية (والبيئية) والرفاه. وهناك خطر في أن تصبح المياه قضية في ذاتها، بدلاً من أهميتها بسبب ما تعنيه للناس وللبيئة.

يرى بعض الباحثين¹⁰ أن مفهوم الإدارة المتكاملة للموارد المائية ساذج سياسياً لوجود انفصالات رئيسية بين مفهوم الإدارة المتكاملة للموارد المائية والنظم الحالية للحوكمة المائية. إن "أدوات عمل الشراكة العالمية للمياه"¹¹ الخاصة بالإدارة المتكاملة للموارد المائية تشير إلى أنه عندما تحاول جهات اجتماعية مؤثرة وضع الإدارة المتكاملة للموارد المائية موضع الممارسة العملية، "تواجه ما قد يبدو صعوبة لا يمكن التعامل معها في مجال الجمع بين واقع اجتماعي-اقتصادي شديد التعقيد، وتقاليده ومعتقدات راسخة، وطلبات متعارضة لا تبدو قابلة للتسوية". إلا أن التحديات الحقيقية في تنفيذ الإدارة المتكاملة للموارد المائية لا تقلل من أهمية هذه الإدارة كمفهوم، ولا يجب أن تستعمل كعذر للعودة إلى نظم حوكمة تكنوقراطية انقضت عهدا. وتستمر الإدارة المتكاملة للموارد المائية في تحفيز الأفراد والمؤسسات؛ وهي، شأنها شأن البحث المضني عن الاستدامة، تمتعت بالقدرة على الإلهام كهدف أو توجيه لتحسين الحوكمة المائية.

دواعي الحوكمة المائية المحسنة

"غالباً ما يشكل التوزيع المُنصف للإمدادات في ظروف متغيرة تحدياً أكثر منه قيداً مطلقاً على الموارد المتاحة."¹²

تتطلب الإدارة نفقات، ولا تكون مشروعة ومستدامة إلا عندما تأتي هذه النفقات بفوائد أكبر منها، سواء من حيث تحقيق الايجابيات المتوخاة أو تجنب التأثيرات السلبية. تم تطوير التحليل في الجدول أدناه أساساً لأحواض الأنهار، لكنه ينطبق أيضاً على كافة موارد المياه العذبة المتجددة. وهو مفيد خاصة لفهم المراحل المختلفة لتطور النظم المائية ودوافع الاستثمار المتزايد في الإدارة والحوكمة.

Merrey et al., 2005

٩

Biswas, 2004

١٠

GWP Toolbox, 2003

١١

Moench et al., 2003

١٢

الطريق إلى الإجهاد المائي - التنمية والاستخدام وإعادة التوزيع

المرحلة ١: التنمية	المرحلة ٢: الاستخدام	المرحلة ٣: إعادة التوزيع
جزء تقريبي من التدفق الذي تم تخصيصه	منخفض (٠-٤٠٪)	متوسط (٤٠-٧٠٪)
نشاط رئيسي	إدارة التزويد	إدارة الطلب
قيمة المياه	منخفضة	مرتفعة
المياه الجوفية	تطور	استعمال موحد
تلوث	تلوث محدود	تلوث متزايد
نزاعات	تلوث محدود	تلوث متزايد
مهام مؤسسية تقليدية	تلوث محدود	تلوث متزايد
التأثير على الفقر	تلوث محدود	تلوث متزايد

بتصرف من: Molden et al., 2005

للعديد من نظم إدارة وحوكمة المياه القائمة جذور في ما يسميه مولدن (Molden) مرحلة "التنمية". فهي تأتي من زمن كانت فيه الموارد المائية وفيرة نسبياً، حيث لا يؤثر مستخدم واحد للمياه على غيره مباشرة وحيث تكمن الأولوية في توسيع قاعدة المشمولين بالخدمات المائية. تلت هذه المرحلة مرحلة استخدام حيث يتم تطوير خدمة التزويد المائي ووضعها موضع الاستخدام. وهذه المرحلة غالباً ما ترتبط بزيادة حادة في استهلاك الفرد، ويلبي التزويد المائي المطور الطلب المتنامي، في ظل شح المياه. وهذا يمهد لمرحلة إعادة التوزيع حيث تتوافر بسهولة موارد احتياطية قليلة جداً بحيث يمكن

زيادة حصة الفرد من المياه عن طريق إعادة توزيع المياه التي يستخدمها شخص آخر. وقد كان الانتقال من "التنمية" إلى "إعادة التوزيع" سريعاً في أجزاء كثيرة من العالم بحيث لم يُتَح للمؤسسات الوقت اللازم للتكيف. فغالبية المؤسسات القائمة التي انخرطت في إدارة الموارد المائية تأسست أثناء مرحلة "الاستخدام" وهي ترتبط بإدارة المياه واستعمالها ضمن برامج التوزيع (برامج ري، شبكات إمدادات مائية منزلية ومجاري صرف وسواها)، بدلاً من أن تربط بين البرامج وفق مقتضيات نموذج لإعادة التوزيع.

وهذا نمط من التنمية عقلاني ويمكن فهمه تماماً. والإدارة بالمعنى الذي تتضمنه الإدارة المتكاملة للموارد المائية، وهو ازدياد التحليل والتنسيق بين المستخدمين والاستخدامات، تتسبب في اشكاليات رئيسية تتعلق بالنفقات وهي لا تكون مبررة إلا عندما يتم تجاوز القدرة الطبيعية للنظام على تلبية استخدامات مختلفة. ويجادل تورتون وأولسون (١٩٩٩) بأن شح المياه في ذاته ليس جوهرياً في حال كان لدى مجتمع ما قدرة تكيفية لمواجهة التحديات التي يسببها هذا الشح. والواضح في كثير من البلدان هو أن نظم الحوكمة المائية كانت بطيئة في إدراك والتكيف مع التحديات المتعلقة بالوصول إلى مرحلة "إعادة التوزيع" ضمن التنمية المائية. والواقع أن كثيراً من خبراء المياه يواصلون محاولة إيجاد حلول في حدود قطاعاتهم بدلاً من البحث عن فهم أوسع لنظام الموارد المائية. لكن من الواضح أيضاً أنه عند بلوغ النقطة التي يصبح من غير الممكن عندها تلبية ارتفاع الطلب باستحداث المزيد من المقدرة التزويدية تزداد الأهمية السياسية للإدارة والحوكمة المائية الفعالة.

ضمن المراحل العامة التي حددها مولدن، هناك عدد من دواعي الحوكمة المائية المحسنة التي لها أهمية خاصة، وفيما يلي نعرض لها ببعض التفصيل:

تزايد الطلب يؤدي إلى شح المياه: أهم أسباب شح المياه والحاجة إلى حوكمة محسنة النمو السكاني السريع والتنمية الاقتصادية والتغير المجتمعي، فهذه مجتمعة تمارس ضغطاً متزايداً على المياه والموارد الطبيعية الأخرى. وفي حين تضاعف عدد سكان العالم ثلاث مرات في القرن العشرين، فإن استهلاك المياه زاد ست مرات^{١٣}. وفي كثير من البلدان أو المناطق، يتجاوز الطلب العرض بحيث يتم توزيع كافة موارد المياه العذبة المتجددة مما يؤدي إلى شح مائي حاد. وهذا ما يحصل تحديداً في الدول العربية التي يعاني مواطنوها من أدنى حصص الفرد في المياه العذبة المتجددة على مستوى العالم، ويتصف الاستخدام الحالي بعدم الاستدامة لاعتماده على "مياه جوفية قديمة" (fossil water) من تكوينات جوفية للمياه غير المتجددة.

ازدياد التلوث: عندما تكون المياه شحيحة ويفوق الطلب العرض بكثير، تزداد أهمية قضايا أخرى مثل التلوث. فعلى سبيل المثال، قبل أن تبلغ مياه النيل الأراضي المروية في الدلتا تكون قد استخدمت مرات

عديدة بحيث يرتفع تركيز الملوثات الزراعية فيها. ومن وجهة نظر حوكمية، يعتبر التلوث من نتائج تزايد الطلب، وينبغي التفكير ملياً قبل استخدام تلك الملوثات ومناقشتها في ضوء الاحتياجات الاستهلاكية والمتطلبات البيئية الملحة.

تزايد الترابط بين النظم المائية وتعقيدها: فيما تصبح الموارد المائية أكثر تطوراً، ويزداد التعقيد في الروابط بين مختلف استخدامات المياه ومستخدميها ونظمها، تتضاعف تحديات الحوكمة الفعالة. فارتفاع مستوى الشك والتغير في وجود المياه والطلب عليها، والمرتبطين بالهيكليات المجتمعية والسياسية المعقدة جداً التي نمت حول المياه، أدت إلى نظم معقدة ذات خصائص جديدة ولا يمكن التنبؤ بها^{١٤}. هذا التعقيد هو دافع هام للمزيد من الحوار والتفاوض بين مستخدمي المياه لأنه يحد من فعالية نماذج القيادة والتحكم من أعلى إلى أسفل. وثمة تعقيد إضافي يتعلق بالملكية. فيقصد بملكية مورد مائي أو بنية تحتية للتزويد المائي أو الحق في استخدامهما الحق في ممارسة بعض السلطة أو السيطرة على ذلك المورد أو تلك البنية^{١٥}. وللأدوار والمسؤوليات المتنوعة، مثل تلك المنصوص عليها في تشريعات حول الحقوق المائية والملكية، علاقة معقدة بالحوكمة المائية. ومن القضايا المركزية التي غالباً ما تحتاج إلى توضيح في ضوء تغير أنماط العرض والطلب كيفية تعريف حقوق الملكية وهوية المستفيدين من هذه الحقوق وطريقة تطبيقها.

تزايد الشك المتعلق بتغير المناخ: يؤثر تغير المناخ على الموارد المائية بشكل أساسي من خلال تكرار وقوع أحداث كارثية (مثل الفيضانات وموجات الجفاف) وتغيرات زمانية ومكانية في أنماط هطول الأمطار. ومن شأن التأثير الشامل أن يفاقم الخطر ويهدد سبل عيش ملايين الأشخاص وصحتهم وأمنهم. وتشير ممارسات النمذجة المناخية إلى مجموعة معقدة من النتائج المحتملة. لكن بالإضافة للتعقيد، هناك قضيتان متكررتان. الأولى هي أن المناطق الجافة عموماً سوف تصبح أكثر جفافاً والمناطق الرطبة أكثر رطوبة، مما ينعكس بوضوح على أنماط معدلات توفر الموارد المائية. والثانية هي أنه سيكون هناك زيادة في عدم القدرة على التنبؤ بتوافر الموارد المائية، متصلة بازدياد التغير في هطول الأمطار وتكرار أحداث مناخية كارثية^{١٦}. ومن منطلق حوكمي، فإن مواجهة تحدي تغير المناخ يمكن من خلال أخذ تزايد الشك بالحسبان عند التخطيط للخدمات المائية وإدارة الموارد المائية.

ضرورة الإنصاف في تزويد الخدمات والموارد المائية: قليلاً ما يتم إدراك العلاقة بين تخفيض الفقر والوصول إلى مياه (مأمونة) في سياق اجتماعي واقتصادي ومؤسسي رغم أهميتها المتزايدة كأحد أهم دواعي تحقيق الحوكمة المائية المحسنة، لأن المياه عامل حاسم في النمو الاقتصادي والرفاهية

١٤ تنتج الخصائص الجديدة عن تفاعل مكونات مختلفة لنظام معقد. ولا يمكن التنبؤ بهذه الخصائص من سلوك عناصر فردية، لكن يمكن ملاحظتها عندما تتحد هذه العناصر.

Pahl-Wostl *et al.*, 2005

١٥

UNDP, 2007

١٦

UNDP, 2006

١٧

الاجتماعية. وبالنسبة للأشخاص القادرين على الدفع أو المنتمين إلى نخب اجتماعية لا يوجد شح في المياه، حتى عندما تكون الموارد المائية محدودة للغاية، وذلك لقدرتهم على شراء احتياجاتهم رغم الشح العام. من سيعاني هم فقراء ومهمشو المجتمع الذين يفتقرون إلى القدرة على الوصول الفعال إلى المياه. أي بعبارة أخرى يعتبر عدم القدرة على الوصول إلى خدمات مائية مناسبة ومستدامة من أسباب ونتائج ومؤشرات الفقر في آن معاً. وعندما يصبح الوصول إلى المياه خاضعاً لنقاش متزايد في إطار حقوق الإنسان، تكون الحاجة لضمان وصول منصف للمياه وإلى عمليات صنع القرار المائي من قبل جميع قطاعات المجتمع، دافع هام لتغييرات في الحوكمة المائية.

اتجاهات رئيسية في الحوكمة المائية

استجابة لهذه الدوافع، يمكن تحديد عدد من الاتجاهات الهامة في الحوكمة المائية، خصوصاً اللامركزية والمشاركة والشفافية.

اللامركزية والمشاركة: حددت الشراكة العالمية للمياه، في كتاب صادر عنها حول الحوكمة المائية^{١٨}، أسلوباً للحوكمة الموزعة للمياه يتضمن وظائف وقرارات يتم التشارك فيها عبر مجموعة واسعة من البنى المتطورة. وهناك إدراك متنام بأن حوكمة الموارد المائية والخدمات المائية (وكثيراً من الأشياء الأخرى) تعمل بفعالية أكثر ضمن بنية اجتماعية منفتحة تمكن من مشاركة أوسع للمجتمع المدني والمؤسسات الخاصة والتشبيك مع وسائل الإعلام لدعم الحكومة والتأثير فيها. وقد حددت الشراكة العالمية للمياه هذا الأسلوب مقابل نمط يتم فيه الانتقال من نظم تديرها دولة مركزية تمارس القيادة والإشراف وتتبع التسلسل الهرمي مروراً باعتماد كلي على نماذج حوكمة مائية يقودها السوق، وصولاً إلى نظم حوكمة مائية تشاركية وغير ممركرة. يتم وفقاً لهذه النظم دعم السلطة الرسمية وتعزيزها بالاعتماد المتزايد على سلطة غير رسمية، مثلاً من خلال تنسيق وتعاون حقيقيين بين القطاعين العام والخاص. وهذا قد يُجنّب الحكومات الوقوع في شرك الأدوار المتناقضة، مثلاً كمقدمة ومنظمة للخدمات في نفس الوقت. وأحد التحديات الهامة للقطاع المائي هو ضمان نجاح اللامركزية في تحسين حقيقي للحوكمة المائية المحلية، وليس في إيجاد نظام لميزانيات وزارية مشتتة تبقى حبيسة قطاعات منفصلة. ولا يقل عن ذلك التحدي المتمثل في ضمان شمولية التمثيل في المشاركة بشكل حقيقي وعدم استبعاد المجموعات الرئيسية وجعل العملية التشاركية مؤثرة بالفعل في صناعة القرارات.

الشفافية والفساد: يبقى الفساد، الذي يرتبط أساساً بانعدام المشاركة والشفافية، من التحديات التي تلقى أقل قدر من المعالجة في مجال الحوكمة المائية وتقديم الخدمات المائية^{١٩}. وعلى مدى سنوات عديدة تقبلت الحكومات والمنظمات الثنائية والمتعددة الأطراف الفساد ضمناً في طريقة إدارة المياه.

Rogers and Hall, 2003

١٨

UNDP, 2007

١٩

وكان يُنظر إلى الفساد على أنه أمر ضروري "لتسهيل" جهود التنمية. لكن الآن انعكست الآية، ففدت إجراءات مكافحة الفساد من محاور التنمية المنصفة والمستدامة. فصار ينظر للفساد كمؤشر على عيوب الحوكمة في المجالين الخاص والعام على حد سواء. لكن في كثير من البلدان ما زال تطبيق القوانين ضعيفاً والنظم القضائية غير كافية. مواطن الضعف هذه مقرونة بأجور منخفضة وتباينات هائلة في الدخل (ضمن الدولة ومع دول أخرى) وعيوب في المساءلة والشفافية، تدعم الفساد وتفضيل الكسب الشخصي على الرفاه العام.

من الواضح أن التغلب على الفساد جانب هام من الحوكمة. وحتى عهد قريب شكّل انعدام المعلومات والإرادة السياسية عائقاً أمام فتح باب مناقشة المشكلة أمام الجميع، رغم انتشارها العالمي في القطاعين العام والخاص، وعلى جميع المستويات (من المستوى الدولي إلى المستوى المحلي). أما التفاضلي فهو أداة ثقيلة ومكلفة يتم اللجوء إليها كملاذ أخير، فيما تجلب الحوكمة التشاركية وغير الممركزة مزيداً من المنافسة المفتوحة وتضمن المساءلة في الإدارات العامة ومزيداً من العمليات الشفافة وقد تساعد في معالجة الفساد. وهناك العديد من الإجراءات التي يمكن أن تقلل من إغراءات وفرص ممارسات فاسدة من دون اللجوء للتفاضلي، كإصلاح الإدارات العامة والتحرير الاقتصادي والحد من البيروقراطية وتحسين أجور العمال. ويمكن للإشراف من قبل المستخدمين والمشرعين والمراقبين من المنظمات غير الحكومية ومنظمات المجتمع المدني ووسائل الإعلام المستقلة والحوكمة الذاتية من خلال المسؤولية الاجتماعية وقواعد السلوك أن يؤديا إلى عقوبات اجتماعية لردع الأكثر تجرداً من المبادئ الأخلاقية^{٢٠}



٢. السبيل إلى تحقيق حوكمة مائية محسنة واستدامتها

"ثمة فائدة كبيرة من الأسلوب القائم على التجربة العملية لاختبار منهجية ومن ثم تعديلها عندما تصبح المشاكل واضحة..."^{٢١}

لا يجوز محاولة تحقيق الحوكمة المائية الجيدة على عجل باستعمال مخططات مستوردة من خارج البلد أو المنطقة^{٢٢}. وتعكس نظم الحوكمة المائية على نحو ثابت الحقائق السياسية الأعم وتخضع لها على المستويات الوطنية والإقليمية والمحلية^{٢٣}. لذلك ينبغي تطوير الحوكمة الجيدة بما يتناسب مع الظروف المحلية وبما يتيح المرونة الضرورية لإدخال التحسينات. ولا ينبغي أن تنفذ الإصلاحات الجديدة فوراً بطريقة شاملة أو متكاملة بل يجب مراعاة الجانب العملي في ذلك والتأكد من أن المنهجيات الجديدة تؤدي وظيفتها، وهو ما من شأنه ضمان الدعم الجماهيري والسياسي.

يعتبر روجرز وهول أنه لا يوجد نموذج وحيد للحوكمة المائية الفعالة، خصوصاً عند البحث عن نظم حوكمة تتسجم مع الخصوصيات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية لكل بلد. ومع ذلك تشترك الحوكمة المائية في مبادئ أساسية. (الإطار ١). وقد صممت منهجية إمباورز لتتسجم مع هذه المبادئ، التي انعكست أيضاً في مبادئ عمان للحوكمة المائية المحلية (أنظر باب "المضي قدماً" أدناه).

Rogers, 2002

٢١

Merrey *et al.*, 2005; Rogers and Hall, 2003

٢٢

Rogers and Hall, 2003; Green, 2007

٢٣

الإطار ١. مبادئ الحوكمة المائية الفعالة

المنهجيات

منفتحة وشفافة: يجب على المؤسسات المائية أن تعمل بطريقة منفتحة وشفافة، مستعملة لغة يفهما عامة الشعب. ويجب أن تكون قرارات السياسات المائية شفافة، خصوصاً في ما يتعلق بالصفقات المالية. **شاملة وصریحة:** يجب أن تُكفّل مشاركة واسعة خلال كافة مراحل إدارة مشروع المياه، من تشكيل الرؤية إلى التنفيذ والتقييم. ويجب على الجهات المعنية الرئيسية الإبقاء على حوار أفقي (من نفس المستوى الحوكمي) وعمودي (بين المستويات المختلفة).

مترابطة وتكاملية: يحتاج الترابط إلى قيادة سياسية ومسؤولية قوية تتحملها المؤسسات من مختلف المستويات. ويجب على المؤسسات المائية عند تخطيط وتنفيذ المشاريع والبرامج أن تأخذ في الحسبان جميع مستخدمي المياه المحتملين والعوامل الخارجية.

مُنصفة وأخلاقية: يجب توخي الإنصاف ضمن مختلف الجهات المعنية ومجموعات المستخدمين وبينها ومراقبتها طوال عملية تطوير السياسات وتنفيذها. ويجب إيلاء عناية خاصة بالحقوق والاحتياجات المحددة للنساء والفقراء والمجموعات الاجتماعية المهمشة. كما ينبغي الإنصاف في تطبيق العقوبات المتعلقة بسلوك فاسد أو ممارسات ضارة. ومن الضروري أن تستند نظم الحوكمة المائية إلى المبادئ الأخلاقية للمجتمع المعني وإلى حكم القانون.

الأداء والتشغيل

مُساءل: يجب أن تكون قواعد اللعبة والأدوار التشريعية والعمليات التنفيذية واضحة. وينبغي على كل مؤسسة معنية بالمياه أن تشرح أفعالها وتتحمّل المسؤولية عنها. ويجب تحديد عقوبات خرق القواعد وآليات تنفيذ التحكيم لضمان الوصول إلى حلول مرضية لقضايا المياه.

كفؤ: يجب تحقيق توازن بين مفاهيم الكفاءة السياسية والاجتماعية والبيئية المتعلقة بالموارد المائية من ناحية والكفاءة الاقتصادية البسيطة من ناحية أخرى. كما لا يجوز أن تعيق النظم الحكومية الأفعال الضرورية.

متجاوب ومستدام: يجب أن تكون السياسة المائية قائمة على الطلب المائي وتقييم الأثر المستقبلي والخبرة السابقة. ويجب تنفيذ السياسات واتخاذ القرارات على المستوى الأكثر ملاءمة. ويجب أن تكون السياسات المائية مبنية على حوافز لضمان تحقيق مكاسب اجتماعية واقتصادية عند اتباعها. وينبغي أن يُنظر لاستدامة الموارد المائية على المدى البعيد كمبدأ موجه.

بتصرف من: Rogers and Hall, 2003

تعتبر اللامركزية وجوانب أخرى من الإدارة المتكاملة لموارد المياه من أهم مكونات برامج إصلاح القطاع المائي. وغالباً ما تقتضي هذه البرامج تغييراً مؤسسياً، خصوصاً على المستوى المتوسط الذي يشمل تعديلات في أشكال ووظائف المؤسسات القائمة، واستحداث مؤسسات جديدة وتعديلات في الطرق التي تتفاعل بها المؤسسات فيما بينها. وقد ركزت المناقشات حول الإدارة المائية على نطاق

- مؤسسي لا مركزي و/ أو نطاق حوض مائي على ثلاثة نماذج مؤسسية شاملة^{٢٤}، على النحو الآتي:
- النموذج الهيدرولوجي حيث تتولى منظمة من مستوى حوض نهري عابر لحدود إدارية المسؤولية الشاملة عن إدارة الموارد المائية.
- النموذج الإداري حيث تكون الإدارة المائية من مسؤولية منظمات لا علاقة لمجالات عملها بحدود هيدرولوجية.
- تنسيق أو تيسير آليات مفروضة على منظمات إدارية قائمة بهدف توحيد وتنظيم أهداف وأنشطة تخطيطية وإدارية.

لكل نموذج إيجابياته وسلبياته. والنموذج الهيدرولوجي يعالج بصورة جيدة قضايا تتعلق بنقاط منابع المجاري المائية ومصباتها والتي تتجاهلها النماذج عادة. لكن المنظمات الهيدرولوجية تركز عادة على المياه وتغفل قضايا إدارة الأراضي^{٢٥}، وتحتاج وقتاً وجهداً كبيرين، دون تحقيق نجاح واضح حتى الآن. أما لجان الأحواض النهرية فهي، كصلة وصل بين النموذج الهيدرولوجي والنموذج الإداري، قد تجمع بين إيجابيات كلا النموذجين، لكنها غالباً ما تكون محدودة السلطة، ولذلك مقيدة في أدنى مستوى من الحلول المشتركة^{٢٦}. وتتميز آليات التنسيق بعدم حاجتها إلى تغيير مؤسسي كبير؛ وهي - نظرياً على الأقل - لا تكرر الوظائف التي تنفذها المؤسسات القائمة. لكن إن كانت آليات التنسيق، مثل منابر المعنيين المختلفة المذكورة أدناه (أنظر تغير أدوار المعنيين)، تؤدي وظيفتها بصورة جيدة وتهدد العلاقات القائمة بين أصحاب النفوذ، فقد يسعى لتقويضها معنيون ذوو نفوذ. إضافة إلى ذلك غالباً ما تواجه الآليات التنسيقية، مثل منابر المعنيين، مشاكل في تنفيذ القرارات لأن عليها أن تعتمد على مؤسسات قائمة لديها القدرة على تنفيذ العمل. وفي بعض الحالات، قد تولي المؤسسات القائمة أولوية متدنية للأنشطة غير الصادرة عنها أو التي لها سيطرة محدودة عليها.

تركز منهجية إمباورز أساساً على استحداث آليات تنسيقية وعملية تخطيطية هيكلية لتعزيز هذه الآليات. وهذا يدور أساساً حول دعم العلاقات بين المنظمات القائمة والتنسيق معها وتحسينها في منهجية أسماها موريارتي وآخرون (٢٠٠٤) بـ "الإدارة المتكاملة الخفيفة للموارد المائية" (light IWRM) مقابل "الإدارة المتكاملة الكاملة للموارد المائية" (full IWRM) التي تستعمل فيها السياسة والتشريع لاستحداث مجموعة من الهيكليات المؤسساتية الجديدة ذات الأساس الهيدرولوجي. تستطيع هذه المنهجية الهادفة لتحسين التنسيق بين المؤسسات القائمة وتحسين الحوار العمودي بين المؤسسات والمستخدمين أن تقدم الكثير. وهي واقعية ويمكن تطبيقها عملياً من دون الانتظار لمجموعة تامة من القوانين الممكنة. لذلك ينبغي التفكير ملياً في الأخطار المقوضة لها وصعوبة تنفيذ القرارات وأخذها في الاعتبار.

Shah et al., 2005

٢٤

Shah et al., 2005

٢٥

Shah et al., 2005

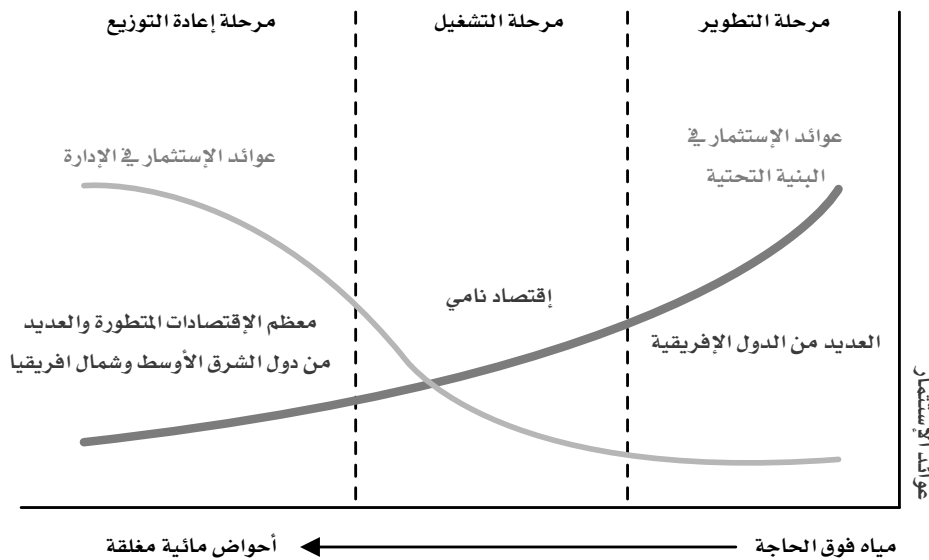
٢٦

وبصرف النظر عن النموذج، غالباً ما تواجه الترتيبات المؤسسية الجديدة مشكلة الشرعية الديمقراطية، مثلاً بتعيين أعضاء مجالس الإدارة واللجان بدلاً من انتخابهم. ونتيجة لذلك لا يتم تمثيل بعض مجموعات المعنيين. وفي حالات كثيرة تقوم مؤسسة حكومية منتخبة بفرض سلطتها على منبر للمعنيين لأن المنبر لا يراعي حقوق ومطالب جميع مجموعات المعنيين. ويرى البعض أن الحكومة المحلية، على الأقل في المجالات التي تكون للمياه فيها أهمية سياسية، يجب أن تكون المنظمة الرائدة في صنع القرارات بدلاً من أن يؤدي هذا الدور حصرياً منبر المعنيين^{٢٧}.

الصلات بين الحوكمة المائية والتمويل

نظرياً يُتوقع من الحوكمة المحسّنة أن تؤدي إلى تخفيض تكاليف الصفقات وتحسين قيمة المال الناتج عن استثمارات في الإدارة المائية وتقديم الخدمات المائية. وقد برزت مؤشرات هامة في العقود الأخيرة منها أن البلدان لا تستطيع أن "تبنى" نفسها خارج المشاكل المائية وأن تطوير البنى التحتية على أساس رساميل ضخمة يجب أن يتزامن مع تحسينات على أسلوب حوكمة المياه وتمويل هذه الحوكمة^{٢٨}. وكلما ارتفع مستوى توزيع الموارد المائية المتاحة، ارتفعت (نظرياً) العائدات من الاستثمارات في الإدارة المائية المحسّنة، كما يظهر الشكل أدناه. هذا الشكل يظهر عائدات الاستثمار في أنشطة "تطوير البنى التحتية" و"الإدارة" أثناء المراحل الثلاث للتنمية المائية. فالاستثمار الكبير في البنية التحتية ينتج عنه عائدات ضعيفة من الاستثمار في مرحلتي الاستخدام وإعادة التوزيع، لكن الاستثمارات في الإدارة تعطي عائدات أفضل بشكل متزايد كلما تعرضت الموارد المائية لضغط.

عوائد الاستثمار في البنية التحتية والإدارة في مراحل مختلفة من عملية التطوير



بتصرف من: WB China National Strategy 2002

من الواضح أن تمويل القطاع المائي في بلدان كثيرة غير كاف. وعلى الرغم من الجدل والاهتمام المتعلقين بالقطاع الخاص، فإن الشركات والمؤسسات الخاصة غير منخرطة بشكل كاف في الخدمات المائية، مع أن الحكومات تقدم الحوافز للقطاع الخاص للاستثمار في الخدمات المائية. لكن هذه الحوافز يجب أن تكون مدعومة بأطر تنظيمية ومؤسسية واضحة تحدد أدوار ومسؤوليات جميع الأطراف. ومن الضروري أيضاً أن تضمن الحكومات توفر الخدمات المائية للفقراء وفق إمكانياتهم، وفي نفس الوقت تتمكن من استعادة النفقات.

إن غاية الحوكمة المائية المستقلة هي وصول عامة المواطنين إلى مصادر تمويل مستقلة تستجيب لما هو غير مركزي من تخطيط وصنع قرارات. وهناك فائدة محدودة من تطوير خطة تنمية مائية محلية متكاملة إذا بقيت الميزانيات قابضة داخل وزارات تنفيذية لديها صلاحية الموافقة وتحديد أولويات الإنفاق الوطني أو وفق هوى المانحين. كما يعتمد النجاح وحق الملكية على المدى البعيد على حصول المنابر المحلية اللامركزية على تمويل غير حكومي. ولا يمكن اعتبار الجهات المحلية مسؤولة عن قراراتها إلا عندما تتمكن من الحصول على التمويل الخاص بها.

تغيير أدوار المعنيين

"للحوكمة المائية علاقة بالتغير الاجتماعي بقدر علاقتها بالهيدرولوجيا"^{٢٩}.

حوار المعنيين ومنابريهم

إن إشراك المعنيين بالمياه أمر هام للإدارة والحوكمة المائية المحسنة؛ ويشتمل هؤلاء على مستخدمي المياه ومزودي الخدمات المائية ومدراء الموارد المائية وغيرهم. فالمنتديات التي يجتمع فيها المعنيون ويتشاركون في حوار بناء، والتي تدعى أحياناً منابر المعنيين المتعددة، برزت كعنصر منطقي من عناصر الإدارة المتكاملة لموارد المياه^{٣٠}.

لكن ممّ تشكل منابر المعنيين؟ هناك تعريف مقبول على نطاق واسع يحدد المنبر بأنه "هيئة (طوعية أو قانونية) لصنع القرارات تتكون من معنيين يفهمون مشكلة إدارة الموارد، ويحققون استقلاليتهم لحلها من خلال توافقهم على استراتيجيات عمل"^{٣١}. وعندما يجتمع الناس في منابر تجري بينهم نقاشات ممنهجة وتفاعلية لتسيير الأمور وحل النزاعات والتفاوض والتعلم والعمل المشترك.

ثمة تنوع في دور حوار المعنيين لكنه يشتمل عادة على المزج بين اكتساب المعرفة الاجتماعية وحل النزاعات واتخاذ القرارات الجماعية. والواضح أن منابر المعنيين لا تتناسب مع جميع أنواع المشكلات

Currie-Alder et al., 2006
Warner et al., 2006
Steins and Edwards, 1998

٢٩
٣٠
٣١

ومختلف أنواع السياقات السياسية. وفي حين تنطلق المنابر من التنوع إلا أنها تنزع نحو "مجانسة" المشكلة، بحثاً عن حلول توافقية من خلال توفير مساحة تؤدي إلى تفاهم متبادل. أما حينما تتخذ النزاعات طابعاً عدائياً تماماً، تقل فرص الحلول التعاونية. كذلك عندما يُرفض التنوع والحوار، يستبعد أن تؤدي منابر المعنيين عملها. كما أن الاعتبارات القانونية أو السياسية أو البيروقراطية من شأنها أن تحد من نطاق الاستفادة من مخرجات التفاوض والدروس المكتسبة. لذلك يوصى بالعمل ضمن منابر المعنيين عندما لا تهيمن عليها جهة واحدة مؤثرة ويكون ثمة رغبة أكيدة في التواصل. أخيراً لا يُتوقع أن تتشكل منابر المعنيين بشكل تلقائي. قد نجد قائداً يتمتع بصفات شخصية مميزة ولديه نفوذ في الأوساط السياسية بحيث يسير الأمور لكن ما قد يكون أكثر سهولة هو إيجاد ميسر خارجي (شخص أو مؤسسة) يدعو المنبر للانعقاد ويحفز العمل فيه^{٣٢}.

لا تدور منهجية إمباروز حول مجرد نقاش مشترك بل يقع العمل المشترك في صميمها. تعتبر هذه المنهجية حوار المعنيين وسيلة لتحسين الحوكمة المائية المحلية، خصوصاً في حالة غياب أدوات تشريعية وسياسية تتعلق بالإدارة المتكاملة لموارد المياه.

تغير أدوار الخبراء وغير الخبراء في الحوكمة المائية

كان ينظر إلى حوكمة المياه وإدارة الموارد المائية المتكاملة على أنهما يتطلبان خبراء محترفين ذوي خلفية هندسية. وقد اعتبر مثل هؤلاء الخبراء أن دورهم هو معرفة احتياجات الجمهور ومتطلبات البيئة، وتحديد أفضل الوسائل لتلبية هذه الاحتياجات واستخدامها. وحيثما اتخذت قرارات مخالفة لإرشادات الخبراء، خاصة بتدخل من سياسيين أو ممثلين آخرين لمستخدمي المياه اعتبر أولئك الخبراء أن النتائج "ملوثة بالسياسة"، وهم ينظرون إلى هذه القرارات على أنها سيئة بطبيعتها وغير منطقية.

يؤدي بنا الإقرار بأن الحوكمة المائية سياسية بطبيعتها، لأن مستخدمي المياه الآخرين، بما في ذلك أصحاب النفوذ في المجالات البيئية، يرغبون في مناقشة مصالح متنافسة ومتوازنة في ما قد يكون أو لا يكون لعبة صفرية المجموع (يتعادل فيها الربح مع الخسارة)، يؤدي إلى إعادة تقييم أدوار الخبراء وغير الخبراء على حد سواء. وهذا ما يؤدي إليه أيضاً الإقرار بأن هدف إدارة المياه ليس ضمان استدامة المياه بحد ذاتها، وإنما استدامة فوائدها للناس والبيئة.

يقتضي نموذج حوكمة مبني على انخراط المعنيين إحداث تغيير في دور خبراء المياه ليتحولوا من قادة إلى داعمين، يساعدون غيرهم من المعنيين على اكتشاف تداعيات مختلف الخيارات المحتملة، ويمدون لهم يد العون لابتكار خيارات جديدة^{٣٣}.

Warner et al., 2006; Moriarty et al., 2007; Laban, 2007

٣٢

Green, 2007

٣٣

Cleaver, 2007

٣٤

التعامل مع النوع الاجتماعي والفقير

أحد مكامن الضعف في الكتابة حالياً عن الحوكمة، خصوصاً الحوكمة المائية، إهمال النوع الاجتماعي^{٣٤}. فالإدارة الفعالة والمنصفة للموارد المائية لا تتحقق إلا بانخراط النساء والرجال فيها بشكل تكاملي^{٣٥}. كما أن الحوكمة المائية المحسنة مرهونة بتقييم انعكاسات كافة الأنشطة على النساء والرجال، بما في ذلك القوانين والسياسات والبرامج. وبدون اهتمام بقضايا النوع الاجتماعي، ستعزز المبادرات والمشاريع اللامساواة بين النساء والرجال وتضاعف الاختلالات.

جعل الحوكمة المائية مناصرة للفقراء ومراعية للنوع الاجتماعي

يمكن معالجة التحدي المتمثل في التعامل مع قضايا النوع الاجتماعي وتحقيق حوكمة مائية مناصرة للفقراء من خلال مبادرات، منها:

- ضمان مراعاة احتياجات الفقراء خاصة النساء والأطفال عند تحسين السياسات والقوانين المائية.
- ضمان وصول الفقراء للمعلومات والمشاركة الفعالة في صناعة القرارات خاصة المؤثرة فيهم.
- إدخال إجراءات حماية مناصرة للفقراء ضمن أنشطة الإدارة المتكاملة لموارد المياه مثل تخطيط وإدارة أحواض الأنهار والحقوق المائية وتحديد الحصص.
- إدخال قضايا النوع الاجتماعي والتنمية في جميع أنشطة القطاع المائي.

لكن رغم ذلك لا يوجد الكثير من الأدلة التي تثبت أن هذه المبادرات تعزز بالضرورة قضايا النوع الاجتماعي وتناصر الفقراء. يرى كليفر وآخرون (٢٠٠٦) أن الإجماع حول كون الحوكمة المائية يوحى بأنه يوجد أيضاً إجماع على أنها ستؤدي إلى "نتائج جيدة". وعلى الرغم من وجود توثيق لممارسة جيدة في كثير من الحالات الدراسية، فإن هذا الإجماع يخفي نقصاً في فهم كيفية عمل الحوكمة في الممارسة العملية وكيفية التوصل إلى نتائج. وفي الواقع ثمة دلائل متزايدة^{٣٦} على أنه قد يكون للامركزية في صناعة القرارات تأثير سلبي على الفقراء لأنه من المألوف أن تستأثر النخب بالفوائد المتأتية من مشاريع أو برامج تستفيد من اللامركزية.

صمم دليل منهجية /مباورز لدعم عملية حوكمة تتم فيها الاستجابة الأكيدة لاحتياجات الفقراء والمهمشين من نساء ورجال. ومع ذلك لا يستطيع أي كَم من الأدوات المستخدمة في العمليات التشاركية ضمان نتائج مفيدة. ومن المهم الإدراك أن مراعاة النوع الاجتماعي وجعل الحوكمة المائية مناصرة للفقراء قراران سياسيان يحتاجان إلى تكريس وقت وموارد كافية، إضافة إلى قادة منخرطين في كافة تفاصيل العملية.

٣. الدروس المستفادة في مجال الحوكمة المائية

يقدم هذا القسم ملخصاً قصيراً لأهم الدروس الرئيسية المكتسبة في مجال الحوكمة المائية، على نطاق عالمي طوال العقد الأخير وضمن إمبروز ومشاريع أخرى شارك فيها المؤلفون.

١. لا يوجد نموذج جاهز للحوكمة المائية المحسنة بل ينبغي تطوير منهجيات خاصة بالبيئة المحلية الحوكمة بطبيعتها تختلف باختلاف البلد والمجتمع، لذلك يستدعي إيجاد نظم حوكمة مائية مجدية قيام معيني كل بلد أو مجتمع بالبحث عما هو مناسب لبيئتهم بذهنية منفتحة. ويمكن القول إن منهجية إمبروز هي نتيجة لمثل هذا البحث^{٢٧}. من الممكن جداً الاستفادة من الدروس والمبادئ العامة، لكن التنفيذ العملي لنظم الحوكمة يجب دائماً تعريفه ضمن السياق المحلي.

٢. التمويل الملائم ضروري

تحتاج الحوكمة إلى تمويل، أما الحوكمة المحسنة فتتطلب استثماراً. ويعتقد أن معادلة الفوائد مقابل التكاليف في هذا الاستثمار تؤدي إلى نتائج ايجابية لكن ينبغي انفاق المال لتطوير نظم حوكمة محسنة واستدامتها. فتطوير القدرات وتحسين التواصل وتحسين إدارة المعلومات أمور مكلفة. وتشير الحسابات الأولية إلى أنه يمكن تنفيذ منهجية إمبروز بكلفة تتراوح بين دولارين وخمسة دولارات للشخص في السنة ضمن منطقة معينة^{٢٨}. وما إذا كان هذا المبلغ مقبولاً يتوقف على السياق المحلي وعلى أنواع الإنفاق الأخرى ضمن القطاع.

٣. الوقت اللازم لتطوير القدرات خلال العمل بواسطة التعلم المدعم بالإرشاد

في حين لا يمكن تطوير الحوكمة المائية المحلية المحسنة إلا من خلال بحث محلي عن نماذج فاعلة، يجب أيضاً أن يتم تطوير القدرات المعززة لمعارف الأفراد والمؤسسات والمحسنة لمواقفهم وممارساتهم من خلال عملية تعلم مدعومة بالإرشاد. وللمدارس والجامعات دور توديه في تدريب الجيل القادم من مدراء مصالح المياه، أما الجيل الحالي فالسبيل إلى تغيير سلوكياته هو التواصل مع مجموعاته وأفراده في أماكن عملهم. وهكذا فإن تطوير القدرة يتعلق بتغيير في المواقف بقدر ما يتعلق بـ "تعلم" مهارات جديدة أو محسنة.

٤. الآليات المطلوبة لتعزيز الحوار بين المعنيين على جميع المستويات وبين المستويات المختلفة

قد يكون "التيسير" (facilitation) ضرورياً لحل النزاعات وضمان مشاركة مجموعات المعنيين المهمشة و/أو المنظمة بشكل سيئ أو وجود تمثيل ملائم لها. ويجب أيضاً الاهتمام بأشراك النساء والمجموعات الاجتماعية الأفقر في الأطر الديمقراطية لنظم صناعة القرارات.

٥. **الوضع القانوني لممثلي مستخدمي المياه مهم**
 من بين جميع تحديات المشاركة غالباً ما يكون الوضع القانوني لـ "المجتمع" أو المجموعات داخل المجتمع الأكثر إشكالية. وتتطلب الحوكمة المائية المحسنة مشاركة ذات معنى مما يقتضي وجود تمثيل فعال، خصوصاً للأفقر والأكثر تهميشاً. أحد صور هذا التمثيل، والذي يُنظر إليه كشرعي وفعال، يتم من خلال ممثلين مساءلين ديموقراطياً وملتزمين قانونياً، كالأعضاء المنتخبين في جمعيات مستخدمي المياه أو سياسيين حكوميين محليين (أو على مستوى الدولة).
٦. **التكامل والمشاركة يجب أن يوجَّها نحو المشكلة والموقع فمن غير الممكن إشراك جميع المعنيين دائماً**
 من غير الممكن مشاركة الجميع طوال الوقت وفي كل شيء. لذلك ينبغي تحديد المعنيين بطريقة واقعية لمعالجة مشكلة الإدارة المائية قيد النظر. ومن غير الضروري أن تتصف منابر المعنيين بتناغم كامل؛ بل يستطيع مختلف المعنيين (ويجب) أن ينخرطوا في مستويات مختلفة. على سبيل المثال قد ينخرط كافة المعنيين في تشارك مرتفع المستوى في المعلومات، لكن المشاركين في التخطيط المفصل هم فقط أولئك الذين سيتأثرون بمخرجات هذا التخطيط.
٧. **الإدارة التكيفية ومنهجيات التخطيط المبنية على سيناريوهات يمكن أن تساعد في معالجة مشاكل عدم التأكد والتغير**
 من تداعيات ارتفاع مستوى التعقيد في النظم الطبيعية والفيزيائية والسياسية المتعلقة بالمياه عدم إمكانية معالجة مشاكل الإدارة المائية من خلال نموذج تقليدي أمثل. فالأفضل هو منهجية للإدارة التكيفية تتخذ القرارات فيها على أساس المعلومات المتاحة ومراقبة ماذا يحدث حينئذ ثم تعديل القرارات طبقاً لذلك. تمثل هذه المنهجية دورة تكرارية وليست مساراً مستقيماً ضمن عملية طويلة.
٨. **نظم الحوكمة المائية يجب أن تراعي استدامة الموارد المائية على المدى البعيد والحفاظ على توازن مناسب بين الطلب والتزويد**
 يجب أن يهدف التخطيط إلى تحقيق مستوى من تطوير الموارد المائية يضمن حماية النظم الإيكولوجية المائية ويوفر حماية مضاعفة للنظم الإيكولوجية النادرة والقيمة. ويجب بذل عناية خاصة لتخفيف الأخطار التي يسببها تغير المناخ و/أو استخدام الأراضي وعمليات أخرى قد تؤثر على هيدرولوجيا الأحواض المائية (بما في ذلك العمليات التي قد تؤثر في نوعية المياه).
٩. **يجب إقامة نظم للرصد بحيث تكون المعلومات الناتجة متاحة بيسر لكافة المعنيين**
 غالباً ما تكون الحوكمة المائية الفعالة غير ممكنة في غياب معلومات مفيدة حول التزويد والطلب المائيين وحالة النظم الإيكولوجية المائية. وبذات الوقت لا يكون انخراط المعنيين في الحوكمة مجدياً وفعالاً إلا عندما يتم التشارك بالمعلومات بأسلوب مناسب لمختلف المستويات ومُراعٍ

للاحتياجات المعرفية للمعنيين من مختلف الخلفيات. ومن المهام الرئيسية لخبراء المياه تهيئة المعلومات المائية بحيث يمكن استخدامها في دعم عمليات الحوكمة المائية. لكن إدارة المعلومات هي من أهم جوانب الحوكمة المائية المحسنة، لذلك ينبغي إدارتها بعناية وتقييم الاحتياجات المعلوماتية وفقاً للمشكلات الحقيقية التي سيتم التعامل معها. فما يُجمع (أو يُترك) من معلومات يجب أن يكون محدد السياق ومرتبطة بوضوح بقرارات ومشكلات فعلية ضمن نموذج "الجهل الأمثل" و"الدقة المناسبة"^{٣٩}.

تم تلخيص عدد من هذه الدروس في "مبادئ الحوكمة المائية المحلية" التي تم تبنيها في المنتدى الاقليمي للحوكمة المائية المحلية في العاصمة الأردنية عمّان في ٧ حزيران (يونيو) ٢٠٠٧. وقد صمم دليل منهجية/مباورز لدعم عملية وضع المبادئ المبينة أدناه موضع التطبيق العملي.

الإطار ٢. سبعة مبادئ للحوكمة المحلية للمياه

١. الحوكمة المحلية لموارد المياه مبنية على مشاركة جميع المعنيين والمنتفعين وعلى جميع المستويات بشكل تكاملي.
٢. تتطلب الحوكمة المحلية للمياه جهوداً خاصة تكفل شمول المهمشين.
٣. تطوير حلول وأدوات قابلة للتطبيق على المستوى المحلي من خلال البحث والعمل التشاركيين.
٤. تطوير قدرات المعنيين من مختلف المستويات لتمكينهم من المشاركة في التخطيط لموارد المياه المحلية وإدارتها.
٥. اعتبار المعلومات المائية ملكية عامة، وإتاحة إمكانية الوصول إليها من قبل جميع المواطنين بهدف الانتفاع منها.
٦. إيلاء المزيد من الاهتمام بالتوعية العامة من أجل خلق مشاركة مدروسة في حوكمة المياه.
٧. المواءمة بين جهود جميع المعنيين (خاصة الحكومة، والشركاء في التنمية، والمجتمع المدني) بحيث تسهم هذه الجهود في تحقيق الرؤى والاستراتيجيات المتفق عليها من قبل الجميع.

^{٣٩} الجهل الأمثل يعني معرفة الفرق بين ما يستحق أن يُعرف وما لا يستحق، مما يمكن من جمع المعلومات اللازمة للمشاريع البحثية. وهذا يجنب جمع كثير من المعطيات التي لا علاقة لها بالموضوع. أما الدقة المناسبة، فهي المسوحات التقليدية يتم جمع الكثير من المعطيات ذات درجة غير ضرورية من الدقة. فغالباً ما يكون من الأجدى الحصول على أسباب المشكلات والنزاعات واتجاهات التغيير بدلاً من معلومات دقيقة حول أعداد مطلقة تتأثر بالمشكلة". (Scrimshaw & Gleason, 1991)

٤. الماضي قدماً

أحد الآراء المقبولة على نطاق واسع هو أن الحوكمة المائية مجرد سياسة. هناك كثير من الصدق في هذا الرأي. لكن الحوكمة المحلية الجيدة للمياه مرتبطة أيضاً ارتباطاً وثيقاً بأمور عملية مثل ما إذا كانت أو لم تكن المنازل أو المجتمعات قادرة على التزود بمياه مأمونة، وكفاية المياه المتوفرة لاستخدامات إنتاجية، وتوفر الحماية للنظم الإيكولوجية المائية والموائل الطبيعية النادرة. إن هدف منهجية إمباورز هو توفير إطار وأساليب وأدوات تحسّن الحوكمة المائية المحلية بحيث تستطيع تحقيق أهدافها العملية.

تتبع منهجية إمباورز للحوكمة المائية من الواقع القائم في الشرق الأوسط وشمال افريقيا وهو الشح الحاد في المياه، وأن معظم المياه جوفية، وأن كثيراً من الأحواض المائية دولية وموضع تنافس محموم. كانت نقطة الإنطلاق في الشرق الأوسط وشمال افريقيا العمل مع المعنيين المؤسسيين الموجودين، وضمن ما هو قائم من حدود ونطاقات للمسؤولية، واتباع منهجية "الإدارة المتكاملة الخفيفة لموارد المياه"، بهدف تحسين ما يتم القيام به حالياً بحد أدنى من القوانين أو السياسة الجديدة. وكان التركيز على تحسين التواصل والحوار بين المعنيين بدلاً من تحدي الهيكليات الحالية للإدارة المائية والسعي الى تغييرها بشكل جذري.

وحيثما أمكن تستعمل منهجية إمباورز أدوات متوفرة بدلاً من تطوير أدوات جديدة. وهي بذلك تبني على تجارب شركائها في مجال المنهجيات التشاركية وإدارة الموارد المائية، وتستفيد من قاعدة أوسع للخبرة في التنمية العالمية.

إن أهم نتائج مشروع إمباورز في الشرق الأوسط وشمال افريقيا هي:

- علاقات أقوى (وفي بعض الحالات جديدة) بين مختلف المعنيين بالمياه: عمودياً بين مستخدمي المياه في القرى والمدن وممثلي الوزارات، وأفقياً بين مختلف مجموعات مستخدمي المياه ومختلف الوزارات التنفيذية.
- تطوير المعرفة وتعديل مواقف وممارسات أولئك المنخرطين مباشرة في العمل.

هناك مردود مهم آخر هو تطوير وتنظيم منهجية لخطط التنمية المائية المملوكة محلياً، المنصوص عليها في دليل منهجية إمباورز لحوكمة المياه: إرشادات وأدوات وأساليب. وتساعد هذه في ردم الهوة الناتجة عن نقص عام في الأدوات العملية لتنفيذ الحوكمة المائية خصوصاً على المستويين المحلي والمتوسط. وكما يبين دليل المنهجية تُقدّم منهجية إمباورز من خلال دورة إدارة استراتيجية وتشاركية تأخذ مستخدميها من رؤية أولية إلى عملية تقييم للمعلومات ثم تطوير استراتيجية وخطط مفصلة وتنفيذ تلك الخطط والتفكير بالنتائج. إنها عملية تكرارية يطور خلالها المعنيون سيناريوهات لأوضاع مستقبلية ويعدلون استراتيجياتهم وأحياناً رؤيتهم وفقاً لذلك.

مَن كانوا من بيننا منخرطين في تطوير واستعمال منهجية ودورة إدارة إمباورز على قناعة بأن الإرشادات والأدوات والأساليب الواردة في *دليل المنهجية* قادرة على إدخال تحسينات كبيرة في الحوكمة المائية المحلية. لكن ذلك لا يمنعنا من القول بأنه يمكن تحسين المنهجية وإرشاداتها من خلال خبرة عملية وأبحاث تعطي مفاهيم الحوكمة المائية مزيداً من الوضوح.

لذلك فإن المنهجية مطروحة هنا كمصدر ونقطة انطلاق للمهتمين بتحسين عمليات الحوكمة المائية. ويؤمل أن تستثمر مشاريع عديدة منهجية إمباورز في أنشطتها. وستجدها مفيدة، خاصة مع إمكانية تكييفها وتعديلها وفق ما تراه مناسباً. يتوفر *دليل منهجية إمباورز لحوكمة المياه: إرشادات وأدوات وأساليب* بطبعة ورقية وأخرى إلكترونية يمكن تنزيلها من (<http://www.ar.empowers.info/page/page/2875>). ويؤمل أيضاً ان يقوم الأشخاص الذين سيستعملون ويكيّفون المنهجية بنقل تجربتهم -سواء كانت ايجابية أو سلبية- إلى الآخرين، فيساهمون بذلك في نشر المعرفة حول الحوكمة المائية عالمياً.

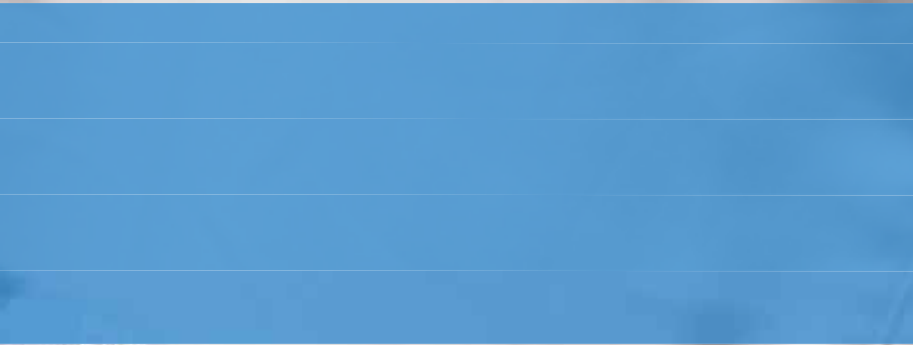
المراجع

لقد تم تدقيق المصادر الإلكترونية المذكورة هنا في آب (أغسطس) ٢٠٠٧

- Biswas, A., K. 2004. Integrated Water Resources Management: A Re-assessment. Water International 29 (3), September 2004: Pages 398-399
- Cleaver, F. 2007. Water governance and poverty: a framework for analysis. (In Press).
- Cleaver, F., Franks, T., Boesten, J. and Kiire, A. 2006. Water governance and poverty: What works for the poor? DFID Research Report, University of Bradford.
- Currie-Alder, B, Thompson, L, Bustamante, R. 2006. Insights on Water Governance: Research in the Middle East/North Africa and Latin America. Presented at "Survival of the Commons: Mounting Challenges and New Realities," the Eleventh Conference of the International Association for the Study of Common Property, Bali, Indonesia, June 19-23, 2006. Available at: <http://dlc.dlib.indiana.edu/archive/00001870>
- EC Guidelines for water resources development co-operation. 1998. Towards sustainable water resources management. A Strategic Approach. Published DG Development and DG External Relations and North-South Co-operation.
- EMPOWERS – Seven Principles for Local Water Governance. Available at: <http://www.empowers.info/page/3188>
- Engel, Paul G.T. and Salomon, M.L. 1997. RAAKS resource box, Networking for innovation, A participatory actor-oriented methodology. Royal Tropical Institute, KIT Press, Amsterdam. Available at: <http://www.kit.nl/smartsite.shtml?ch=FAB&id=4616&Part=Resources>
- Green, C. 2007. Mapping the field: The landscapes of Governance. EU-funded SWITCH Project.
- GWP Toolbox 2003. Toolbox available at: http://www.gwpforum.org/servlet/PSP?chStartupName=_water. Quote is from the foreword to the 2003 iteration (IWRM toolbox Version 2). Available at: www.gwpforum.org/gwp/library/ToolBox%20Version%20%20.pdf.
- GWP. 2000. Integrated Water Resources Management. TAC Background Papers No.4, Global Water Partnership, Technical Advisory Committee, Stockholm, Sweden. Available at: <http://www.gwpforum.org/servlet/PSP?iNodeID=215&itemId=24>
- Laban *et al.*, 2007. Integrated Water Resources Management. TAC Background Papers No.4, Global Water Partnership, Technical Advisory Committee, Stockholm, Sweden. Available at: <http://www.gwpforum.org/servlet/PSP?iNodeID=215&itemId=24>
- Merrey D. J., Drechsel P., Penning de Vries F.W.T., Sally H. 2005. Integrating livelihoods into integrated water resources management: taking the integration paradigm to its logical next step for developing countries. Available at: www.sarprn.org.za/documents/d0000575/P530_IWMI.pdf
- Moench, M., Dixit, A., Janakarajan, S., Rathore, M., Mudrakartha, S. 2003. The fluid mosaic, water governance in the context of variability, uncertainty and change. Available at: http://web.idrc.ca/uploads/user-S/10492953541Fluid_Mosaic21.pdf
- Molden, D., Sakdithel, R., Samad, M. and Burton, M. 2005. Phases of river basin development: the need for adaptive institutions. In Svendsen, M. (Ed): Irrigation and River Basin Management: Options for governance and institutions. IWMI/CABI publication
- Moore, M. and Unsworth, S. 2006. Britain's New White Paper: Making Governance Work for the Poor. Development Policy Review, 2006, 24 (6): 707-715.
- Moriarty, P.; Butterworth, J.; Batchelor, C. 2004. Integrated Water Resources Management and the domestic water and sanitation sub-sector, IRC Thematic Overview Paper, IRC International Water and Sanitation Centre, Delft, The Netherlands. Available at: <http://www.irc.nl/page/10431>
- Moriarty, P., Laban, P., Batchelor, C., Shraideh, F., Fahmy, H., Rifai, S. 2007. Learning alliances for local water resource management in Egypt, Jordan and Palestine: Lessons from the EMPOWERS project, in Smits, S., Moriarty, P., Sijbesma, C., (Eds). 2007. Learning Alliances - Scaling up innovations in water, sanitation and hygiene, Technical Paper Series 47, IRC International Water and Sanitation Centre, Delft, the Netherlands

- Pahl-Wostl C., Möltgen J., Sendzimir J., Kabat P. 2005. New methods for adaptive water management under uncertainty – The NeWater project.
Available at: http://www.newwater.info/downloadattachment/1133/74/ewra_newwater.pdf
- Rogers P. 2002. Water governance in Latin America and the Caribbean. IADB.
Available at: <http://idbdocs.iadb.org/wsdocs/getdocument.aspx?docnum=355237>
- Rogers, P. and Hall, A.W. 2003. Effective water governance. GWP Technical Advisory Committee, Background Paper no. 7. Global Water Partnership. Available at: <http://www.gwpforum.org/gwp/library/TEC%207.pdf>
- Scrimshaw, N. S., and Gleason, G.R., (Eds). 1991. Rapid Assessment Procedures – Qualitative Methodologies for Planning and Evaluation of Health Related Programmes.
Available at: <http://www.unu.edu/unupress/food2/UIN08E/uin08e00.htm#Contents>
- Shah, T., Makin, I. and Sakthivadivel, R. 2005. Limits to leapfrogging: Issues in transporting successful river basin management in the developing world. In Svendsen, M. (Ed.): "Irrigation and river basin management: Options for governance and institutions". CABI Publishing.
- Shordt K., Stravato I., Dietvorst C. 2006. About Corruption and Transparency in the Water and Sanitation Sector. IRC International Water and Sanitation Centre Thematic Overview Paper 16.
Available at: <http://www.irc.nl/page/31982>
- Steins, N, A. & Edwards, V.M. 1998. Platforms for Collective Action in Multiple-Use CPRs, Paper Presented at "Crossing Boundaries", the seventh annual conference of the International Association for the Study of Common Property, Vancouver, British Columbia, Canada, June 10-14, 1998.
Available at: <http://www.indiana.edu/~iascp/abstracts/612.html>
- Turton, A. and Ohlsson, L. 1999. Water scarcity and social stability: Towards a deeper understanding of the key concepts needed to manage water scarcity in developing countries. SOAS Water Issues Study Group, Occasional Paper 17. University of London, London.
Available at: <http://www.soas.ac.uk/waterissuesfiles/occasionalpapers/OCC17.PDF>
- UNDP. 1997. Governance for sustainable human development. New York: United Nations Development Programme.
Available at: <http://mirror.undp.org/magnet/policy/default.htm>
- UNDP. 2006. United Nations Human Development Report. Beyond Scarcity: Power, Poverty and the Global Water Crisis. United Nations Development Programme, New York.
Available at: <http://hdr.undp.org/hdr2006>
- UNDP. 2007. Effective Water Governance: The Key to Sustainable Water Management and Poverty Eradication. United Nations Development Programme. Available at: http://www.undp.org/water/about_us.html
- UNFPA. 2001. The State of World Population 2001, Chapter 2. Water and Population.
Available at: <http://www.unfpa.org/swp/2001/english/ch02.html>
- Warner, J., Smits, S., Winnubst, M., Butterworth J. 2006. Local governance in Integrated Water Resources Management in the Netherlands. LoGO Water working paper. Available at: http://www.iclei-europe.org/fileadmin/user_upload/logowater/resources/Local_governance_in_IWRM_in_the_Netherlands.pdf
- Wester, P., Merrey, D.J., de Lange, M. 2003. Boundaries of Consent: Stakeholder Representation in River Basin Management in Mexico and South Africa. World Development Volume 31, Issue 5, May 2003, Pages 797-812
- WMO. 1992. The Dublin Statement and report of International Conference on Water and the Environment (ICWE): Development issues for the 21st century, 26-31 January 1992, Geneva, Switzerland, World Meteorological Organization, Hydrology and Water Resources Department.
Available at: <http://www.wmo.ch/web/homs/documents/hwrpdocs.html>





www.ar.empowers.info



ISBN: 978-9957-8624-1-1



9 789957 862411